

م ۱۱۱۲

کتاب در حدیث

نصف
حدیث

کتاب در حدیث

کتاب در حدیث

کتاب در حدیث

کتاب در حدیث

کتاب در حدیث

کتاب در حدیث

کتاب در حدیث

کتاب در حدیث

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

کتابخانه

مجلس شورای اسلامی

خطی

۱۷۴۱



۱۷۴۱

۲۰۸۵۶۶

[Faint handwritten notes in Persian script, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب رتبه‌های صنایع و معادن	
مؤلف	رالد درهل
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۴۵۱
شماره ثبت کتاب	۲۰۸۵۱۷
جمهوری مآل ایران	



تفكر

[illegible] \bar{L} [illegible]

[illegible]

عَنْ عَبْدِ

[illegible]

او من مظهر بعينه هذا الشيء بالحق المعين سلا فيقول المشتري قبلت
 ولو كان المشتري في كذا عن البائع فيقول كما ذكرنا من مظهر بعينه الشيء
 المعين من اللذان والصيد والعرض بالحق المعين فيقبل عن نفسه
 فيقول قبلت مكنتها به او با بضم فوله نفسه فان الكل من ولو كان
 المشتري في كذا المشتري في كذا لا غير مخصص في التبعيل ذلك الغير ولو
 صرح به لكان حاسن فيقول مظهر ولو كان البائع وكذا من المشتري
 فيقول عبت مظهر الشيء المعين او ماله او ملك بالحق المعين فيقبل
 عن غير المشتري فيقول قبلت مظهر ولو اراد سقوط الخيار ولو كان
 غيبا فيقول البائع بعيتك هذا فبذل البائع سقوط الخيار ولو كان
 غيبا فاحشا او مع سقوط الخيار المعين كالخيار الحزني والغير
 والعين اذا كان سقوط حيا خاصا وحدا او ان يرد به ما عذر
 احاطة الجميع فيقول المشتري قبلت مع سقوط الخيار كذا او بعنا
 انما اراد ولو اسقط الخيار بعد العقد جازا بعنا ولو كان العاقد
 وكذا من الطرفين يصير موصيا عن البائع وقا بالحق المشتري فيقبل
 وكان عن مظهر او من البائع بعيت المشتري المبيع للمعلوم بالحق المعين
 فيقبل عن المشتري فيقبل قبلت او مظهر فسد المشتري ولو اراد ارجاء
 سقوط الخيار بسقط الوكيل كما ذكرنا ان يزيد قوله فيقول بعنا
 في الاصل والتبيل واحدها خاصة اذا كان المراد خاصا **سقوط**
المشروط بغير مثل الحق فارجاه فيقول البائع بعيتك المبيع للمعلوم
 بالحق المعين بالشرط للمعلوم المصلحة المعروفة فيقول المشتري
 قبلت واذا اراد المشتري ارجاء المبيع للبائع كما اشترى وعصرنا
 هذا خلاصا

هذا خلاصا من الزا يقول حفظا بالبائع ارجأت المبيع كذا او بعنا
 انما اراد المصلحة المعروفة على الاجرة المعروفة فيقول البائع قبلت
 ولو اراد مريضا فعينا عن المبيع كذا السكين فيقول ارجأت السكين
 او البقية للمعلوم من جهة المبيع المصلحة المعروفة فيقبل البائع فيقبل
 قبلت ولو كان العاقد وكذا عن الطرفين المتساويين فيقول كما
 عن البائع بعيت المشتري للمعلوم بالحق المعين بالشرط للمعلوم
 المصلحة المعروفة فيقبل عن المشتري فيقبل قبلت ثم يوجب فيقول وكذا
 عن المشتري ارجأت المبيع او بعنا المعين من النصف والتبيل او
 البيت المعين او البقية المعين من جهة المبيع للمصلحة المعروفة
 على الاجرة المعروفة فيقبل عن البائع فيقبل قبلت مكنتها فاحدا للمبيع
 او اراد اقول عن البائع او من مظهر فاحدا اياه او مظهر فانه ان
 صحيحا فانه اقول هذا كله بعينه لا يراى ان عن البائع والمشتري
 والمبيع والمعين والشرط والمصلحة ولا جرة وكذا المشتري وكذا
 البائع فارجاه فيقول مع تعيين لا يراى ان وكذا عن البائع بعيت
 المبيع للمعلوم بالحق المعين بالشرط للمعلوم المصلحة المعروفة فيقبل
 لنفسه فيقول قبلت ثم يوجب عن المشتري لنفسه فيقول وكذا عن المشتري
 ارجة المبيع للمعلوم او الشيء المعين منه فيقول المصلحة المعروفة على
 الاجرة المعروفة فيقبل لنفسه فيقبل قبلت ولو قال وكذا عن مظهر
 حازا بعنا عن نفسه البائع فيقول ارجأت المبيع للمعلوم او البقية المعين
 منه فيقول البائع الى المصلحة المعروفة على الاجرة المعروفة فيقبل البائع
 فيقبل قبلت ولو كان ذلك بان يوجب المشتري البائع فارجاه
 العقد للمظهر فيقول البائع اقول عن نفسه بعيت المشتري المبيع فارجاه
 المبيع للمعلوم بالحق المعين بالشرط للمعلوم المصلحة المعروفة

[illegible]

دہلی

[illegible]

江

اول الثم المعدوم

[illegible]

1377

پیش

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

[illegible]

۱۵۷۸

معالم

[illegible]

فمن خلق

[illegible][illegible]

من الله تعالى على من يطبق في حق الله تعالى من الشبهة فله
 وحده وجه على المؤمنين في البيع المقتضى بما عزم فيه للفقير من
 عار ومظنة سافق فكذلك هي تترك في عار له فلهذا **ملاقى ما هو عليه**
 من الله تعالى على من يطبق في حق الله تعالى من الشبهة فله
 وحده وجه على المؤمنين في البيع المقتضى بما عزم فيه للفقير من
 عار ومظنة سافق فكذلك هي تترك في عار له فلهذا **ملاقى ما هو عليه**

[illegible]

مجموعه

۱۱۱

[illegible]

[illegible]

۵۴۵

فلا يثبت الا من اتى به دليل سليم ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 ثور عمن من جاء به الحجة ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 من ابراهيم و غيره ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 من زينة و غيره ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 اثن من سلبنا دم ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 الكواكب ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 من السماء ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 قطرها ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 ربما يهتقون ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 والتعظيم ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 محتاج ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 حقيق ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 اتج ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 و بسبب ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 سما ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 عليه ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 طرية ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 حله ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 ان ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 كد ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}
 و موقع ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك} و قد مر في كتابنا من غير شك ^{من غير شك}

[illegible]

که در کتاب طایفه ۱۱

[illegible]

[illegible]

قِيلَ الْخَطَا يُؤْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ أَتُكْفَى مَوْكَلِي
مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ قِيلَ الْخَطَا يُؤْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
مَوْكَلِي مَوْكَلِي مِنْ مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
قِيلَ التَّرْبِيعُ يُؤْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
مَوْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ قِيلَ التَّرْبِيعُ
يُؤْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ نَعَمْ رُوحُكُمْ رُوحُكُمْ
أَتُكْفَى مَوْكَلِي مِنْ مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ قِيلَ
أَتُكْفَى مَوْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ قِيلَ
مَوْكَلِي مِنْ مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ قِيلَ
مَوْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ قِيلَ
مَوْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
هَكَذَا مِنْ رُوحِكُمْ هَكَذَا مِنْ رُوحِكُمْ نَعَمْ رُوحُكُمْ
أَتُكْفَى مَوْكَلِي مِنْ مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
قِيلَ الْخَطَا يُؤْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
أَتُكْفَى مَوْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
قِيلَ الْخَطَا يُؤْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
مَوْكَلِي مَوْكَلِي مِنْ مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
قِيلَ التَّرْبِيعُ يُؤْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
مَوْكَلِي مَوْكَلِي مَوْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
قِيلَ التَّرْبِيعُ يُؤْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
أَتُكْفَى مَوْكَلِي مِنْ مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
أَتُكْفَى مَوْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ
قِيلَ التَّرْبِيعُ يُؤْكَلِي مَوْكَلِي عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ

عبدالمصدق

[illegible]

در بیان و توضیح طایفه ای از
شرفیت حضرت و حضرت بزرگوار
که این طایفه است

في النكاح للقطع وهو عقد لازم يحتاج الى ايجاب والقبول
والفاظ لا يجاب بغيره تزوجتك وامسكتك ومثقتك افعال صالحة
لا يجاب بغيره لانها من الاظهر لا سيما ويجوز في الكل فعلها
بغيره بالبادي ومن في لفظ القمع فقط بالان واللفظ من القبول
ما يدل على ان القبول قبل النكاح او المقتدر به من النكاح لو
اقتصر على ثبوت جازية بل ان يكون الضيق في اللغة العربية قبل
ويجوز اجماعها مع عدم امكانها ويصح العقد والاحوط
وجوب التوكيل مع امكانه لا يجاب من الزوجة والقبول من الزوج
وان يكون القبول من غير ان يجاب ولو بدله بالقبول وقال
تزوجتك فقلت تزوجتك جازية وليست بامان بها لفظ الما
واراده فلا يشاء ومنه وان يكون الزوجة مسلمة وكذا بغيرها كاليهودية
والنصرانية والمجوسية على الاظهر ما في المسئلة ولا تنفع الا بالمسلم
والله اعلم الا سيرة ان تنفع نفسها او غيرها اعراس بكرا كانت او
على الاظهر وعدمه احوط كما يحسن فيه من ذلك مع رضا والوقت
وذكر المهر شرط في عقد المقتدر ولا بد ان يكونان ولو كان معلوما بالكل
او بالزنا والشهادة او بالوصف ولو كان كذا من جهام مع التراضي
كذلك تعيين الاجل فلو لم يذكر العقد دائما وليست به ان يكون
مستعينا بحسب من الزيادة والقصان كاليوم والشهر ويجوز ان
يتمها اتصال بالعقد وما خرافة مع اشكال ولو اطلق اقتصرت
الاتصال بالعقد فان ذكر الاجل والمهر انعقد العقد وان لم يذكر
بالنهر مع ذكر الاجل بطل العقد ولو اخل بالاجل حسب بطل

سنة

هذا العقد لازم
في النكاح
والفاظ لا يجاب
بغيره لانها من
الاظهر لا سيما
ويجوز في الكل
فعلها بغيره
بالبادي ومن في
لفظ القمع فقط
بالان واللفظ من
القبول ما يدل
على ان القبول
قبل النكاح او
المقتدر به من
النكاح لو اقتصر
على ثبوت جازية
بل ان يكون
الضيق في اللغة
العربية قبل
ويجوز اجماعها
مع عدم امكانها
ويصح العقد
والاحوط وجوب
التوكيل مع
امكانه لا يجاب
من الزوجة
والقبول من الزوج
وان يكون
القبول من غير
ان يجاب ولو
بدله بالقبول
وقال تزوجتك
فقلت تزوجتك
جازية وليست
بامان بها لفظ
الما واراده
فلا يشاء ومنه
وان يكون
الزوجة مسلمة
وكذا بغيرها
كاليهودية
والنصرانية
والمجوسية على
الاظهر ما في
المسئلة ولا تنفع
الا بالمسلم
والله اعلم
الا سيرة ان
تنفع نفسها
او غيرها اعراس
بكرا كانت او
على الاظهر
وعدمه احوط
كما يحسن فيه
من ذلك مع
رضا والوقت
وذكر المهر
شرط في عقد
المقتدر ولا بد
ان يكونان ولو
كان معلوما
بالكل او
بالزنا
والشهادة
او بالوصف
ولو كان
كذا من
جهام مع
التراضي
كذلك
تعيين
الاجل
فلو لم
يذكر
العقد
دائما
وليست
به ان
يكون
مستعينا
بحسب
من
الزيادة
والقصان
كاليوم
والشهر
ويجوز
ان يتمها
اتصال
بالعقد
وما
خرافة
مع
اشكال
ولو
اطلاق
اقتصرت
الاتصال
بالعقد
فان
ذكر
الاجل
والمهر
انعقد
العقد
وان
لم
يذكر
بالنهر
مع
ذكر
الاجل
بطل
العقد
ولو
اخل
بالاجل
حسب
بطل

مستقر واعتقد دائما صحيحا لا يشترط عليه الايمان بها اليك او اقرارا
او بعضها وان شرطه او المرات في الزمان والعين وكذا لا يشترط
فيه ان يكون من يدركه من العقد ولا عبرة بعناية العبد والمجوس
الايجاب وموجبه والى هناك السابق ويجوز ايقاعه بغيره كالقائم
فان شرطه ان يكون واردا ان يقع بغيره فقولنا لا يجزى او
مقتضى ادبك او منك لنفسه في المدة العلوية بالمبلغ المعلوم
او يقول شئت فسمي اياك او منك او لك او لك في المدة العلوية
بالمبلغ المعلوم او قبلت فسمي وان كان غصا فقولنا لا يجزى
او لا مقتضى موكلي موكلي او موكلي موكلي او موكلي موكلي
المدة العلوية بالمبلغ المعلوم او قبلت فسمي لمع المدة العلوية للقول
المعلوم في المدة العلوية بالمبلغ المعلوم وكذا تاعن قلها او قبلت
قلها استعينا للمدخل المعلوم في المدة العلوية بالمبلغ المعلوم او قبلت
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
من قبل الزوج قبلت القمع لموكلي او قبلت لموكلي وان وكل الزوجة
الزوج يقول لا من قبلها مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في المدة العلوية بالمبلغ المعلوم او قبلت من قبلها مقتضى مقتضى مقتضى
المدة العلوية بالمبلغ المعلوم او قبلت مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في المدة العلوية بالمبلغ المعلوم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
من قبلها مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بالمبلغ المعلوم او مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

هذا العقد لازم
في النكاح
والفاظ لا يجاب
بغيره لانها من
الاظهر لا سيما
ويجوز في الكل
فعلها بغيره
بالبادي ومن في
لفظ القمع فقط
بالان واللفظ من
القبول ما يدل
على ان القبول
قبل النكاح او
المقتدر به من
النكاح لو اقتصر
على ثبوت جازية
بل ان يكون
الضيق في اللغة
العربية قبل
ويجوز اجماعها
مع عدم امكانها
ويصح العقد
والاحوط وجوب
التوكيل مع
امكانه لا يجاب
من الزوجة
والقبول من الزوج
وان يكون
القبول من غير
ان يجاب ولو
بدله بالقبول
وقال تزوجتك
فقلت تزوجتك
جازية وليست
بامان بها لفظ
الما واراده
فلا يشاء ومنه
وان يكون
الزوجة مسلمة
وكذا بغيرها
كاليهودية
والنصرانية
والمجوسية على
الاظهر ما في
المسئلة ولا تنفع
الا بالمسلم
والله اعلم
الا سيرة ان
تنفع نفسها
او غيرها اعراس
بكرا كانت او
على الاظهر
وعدمه احوط
كما يحسن فيه
من ذلك مع
رضا والوقت
وذكر المهر
شرط في عقد
المقتدر ولا بد
ان يكونان ولو
كان معلوما
بالكل او
بالزنا
والشهادة
او بالوصف
ولو كان
كذا من
جهام مع
التراضي
كذلك
تعيين
الاجل
فلو لم
يذكر
العقد
دائما
وليست
به ان
يكون
مستعينا
بحسب
من
الزيادة
والقصان
كاليوم
والشهر
ويجوز
ان يتمها
اتصال
بالعقد
وما
خرافة
مع
اشكال
ولو
اطلاق
اقتصرت
الاتصال
بالعقد
فان
ذكر
الاجل
والمهر
انعقد
العقد
وان
لم
يذكر
بالنهر
مع
ذكر
الاجل
بطل
العقد
ولو
اخل
بالاجل
حسب
بطل

ملفوظ

[illegible]

والقول عليه لا يصح الا اذا بلغ عرسا فاسد العقل مع مراعاة
الذخيرة عاتلا فلا يصح خلافه للحنين والالتصان ولا من ان العقل
باغواء وغشوه ويطلق الولي من الحنون دون غيره فيكون له ولحق
عنه الاطلاق فمما اذا لم يصح خلافه في الكثرة فاسد العقل في يطلق
به وان يكن المطلق من زوجة معينة والعقد دائما طاهر من الحشر
والنقاس اذا كانت مدعى لها او حاله من دمجها حاشد
او غائبا مدعى لها فيعلم انتقالها من العز الذي رطبها خيرا في
آخر فلا يصح خلافها اذا وقع في الحشر والنقاس علم بذلك لم
يعلم فنيقسط اعتبارنا للناظر اذا كانت غيرة دخل بها او
او غائبا عنها بعلمها مدعى معينة سابقة ويصح خلافها وان كانت
حاضرا او غائبا وفيخرج الزوج وعاشقها في ظلمه ولو يعقبا فيه
جانب ملاقاتها مطلقا ولو كان حاضرا وهي اصل المباحث
يعلم حينها حتى يميز له الغائب مستبورة ومدى الاستبارة
المدخل بها الحاضرا والحاضر في الغائب حينها زوجها
مضبوطة يعلم انتقالها من العز الذي رطبها خيرا ويقترب
الطلع على كراهية الزوجية ولو حدث الزوج عن الزوجة في المباحث
المهر او قبل ولا يحيل الزيادة وفي الخلع يحل ومنه في الخلع ان
قول الزوجة خيالي لا يخرجها من الخلع على ما بذلك لا يطعن
كذا او اطلق على ما في ذلك اذا كان معلوما بملكها فيه
الزوج طلعها على ملكها كانت طالق على ذلك وان ختمت
على ذلك وان طالق على ذلك هكذا اذا كان الحال والحب
منه في ذلك

من نزل ان يمين وان كانا التوال من وكيلها او وليها فيقول المزوج
اخلع فلان علي ما بقلت لك وطلقها علي ذلك فيقول المزوج
خلعتي علي ذلك وطلعت علي ذلك وان كانا التوال من الزوجة
فخاطبة لو كذا ان يزوج او وليه فيقول الخلع علي ما بقلت المزوج
طلقت علي ذلك فيقول المولى او الوكيل اني مختلف علي ما بقلت
وطالقي الي ذلك وكذا لغير هذا اذا كان الحبيب وكذا فيقول
ولان علي ما بقلت لك وكذا لغيره اذا كان وليا وان سأل ولي
الزوجة او وكيلها عن حلي الزوج او وكيله فيقول ولي الزوجة
او وكيلها فخالبة لو كذا او وكيلها اخلع فلان علي ما بقلت المزوج
وطلقها علي ما فيقول وكيله هي مختلف علي ما بقلت المزوج
وطالقي علي ذلك ولان علي ما بقلت المزوج وان وكل الزوج نفسها في
احلامها فيقول المزوج لخالبة علي ما بقلت المزوج وطلعت علي ذلك
وكذا لغيره فيقول وان وكلت الزوجة للزوج في التوال فيقول المزوج
نزوجك وكذا فيقول علي ما بقلت هي مختلف علي ذلك فيقول
علي كذا فان سلمت الزوجة عن الزوج باو في علي ما بقلت
لك وطلعت علي ذلك فيقول المزوج باره بك علي ذلك فانت
طالق وان كانا التوال من ولي الزوجة او وكيلها فيقول
باره مني فلان علي ما بقلت لك وطلعت علي ذلك فيقول المزوج
هي باره علي كذا في طالق وان كانا التوال من الزوجة من وكيلها
او وليها فيقول باره مني علي ما بقلت المزوج وطلعت علي ذلك
فيقول المولى فخالباها باره بك علي كذا فان طالقي وكذا

انما امر رات

عنه

علي ما بقلت فيقول المولى كذا فيقول المولى وكذا لغيره فيقول المولى
وكذا او وليها من وكيله ووليها فيقول وكيلها او وليها فخالبا
لو كذا او وكيلها باره بك فلان علي ما بقلت المزوج وطلعت علي ذلك
فيقول ولي الزوج او وكيله باره بك علي كذا في طالق ولان علي
نزوجها او وكذا لغيره فيقول المولى وكذا لغيره فيقول المولى
في البيع وهو العقد علي نقل الملك من مالك بعين معلوم الاخر
بلفظ خاص ومعلوم مقام اللفظ الاشاع مع العقد ولا ينفذ ان
بلفظ العري الماخر الخاص في الايجاب فيقول المولى باره الانشاد
ويكون العقد بعدنا للفظ الخاص معاملة فيصح الزوج من الماخر
ما لم يصر في البيع ونمنه وان قصرنا احداهما دون الاخر فيجب له
الرجوع اليه ولا بد ان يكون القبول مقرا بان يجاب ساخر اخر
على الاخر فيشترط ان يكون كل المتعاقدين بالغاهما فلا عتادا
مالكا او من له ان يقتصر من قبل المالك كالزب والمجدي والوكيل
والصغر والمأكم واسنم ولواع مال غيره كالعقد فيقول فيصح
الماخر في القبول ووليها وهكذا انا اسنم في العري ويصح بيع وشرا
موقوف علي ذن سكره ويثبت ولاية الاب والمجدد الاب الصغير
وغير الزب والوكيل فيصح قصره على الموكل مادام الموكل حيا حزين
الدفتر والوصية ان يعني بقصره ان لا يبدل الوكيل والمأكم واسنم
بوليان على المحي وعليه صغيرا وسنم او قس وحكم على غائب ولا
في الكل من الاخذة العقيقة ان في الكل والوصي لا رجاسا في
عدها وان يكون البيع موكلا فلا يصح بيع الحرة والصبي قبل

اصطفاوه مثلا طلقها فلا يصح بيع الوقت مالم ترق بهاد
 الخاير والى من مالم يوفى مقدورا على تسليمه ولا يصح بيع
 الدين الا على القيمة او لمن يمكن من تحصيله يمكن الاستغناء
 به فلا يصح بيع القرض والذهب واسا له غير محرم اما بالذات
 كالانعام والتجربة كاللحم واقطاع او بما قصد منه كالارزق
 القوي مثل العود والنفط والذهب لاجل جزا واسا له معاوما
 بالكيل والوزن او العقد فيما جرت العادة فيه بل لا ابا للمال
 كما في الارض والثوب او بالوصف في النسياء والمقصود منها اهلها
 او ربحها او ليعا وان يكون الثمن معلوم القدر والظن والوصف
 بحيث يرفع الجمل الكا في الذواب والمبيع المصنف في الذمة لاجل
 قلوبا عيكم احكام التعاقدين عليه وفناخر لم يصدقوا عن
 ذلك فاعلم ان المبيع اقاما محضه بيانها وصيغتها في فصول
 العقد هي بيع الحال بالحال وصايرها لا محاب بعتك
 او ملكك المبيع المعاد بالثمن للمعالم وصايرها لا محاب بعتك
 او اشترت او ملكك او ابتعت المبيع المعاد بالثمن للمعالم
 الاقتصار على بعتك واسا له للموجب ان كان وليا بربها بعد
 الصيغة قوله من قبل فلان ولاية عليه والى القابل بقوله بعتك
 من قبل فلان ولاية عليه والى في الطرفين قوله بعتك المبيع
 بالثمن للمعالم الاصل للمعلم من قبل فلان ولاية عليه وان كان
 وليا والقابل وليا اخر بقوله الموجب بعتك المبيع المعاد لاجل
 من قبل فلان ولاية عليه فيقول القابل بعتك من قبل

فان ولاية

فان ولاية عليه والى الكيل في الاحباب يقول بعد الصيغة من قبل
 فلان فكل لزمه او لم يملك فلان وهكذا ما في النسخ فيقع قولنا
 من قبل فلان وكذا لزمه او بده موضع قوله ولاية عليه وفي العقد
 المضمون بقصر عليه قوله من قبل فلان فقولنا في الاحباب والى
 ويحيز حلفه فيقول ولا اكفاه بالعقد وان كان العقد
 بشرط سواء كان حيازا او سقيا او من فلك لا بد من ذكره في متن
 العقد كان يقول بعتك المبيع المعاد بالثمن للمعالم مع الشرط المذكور
 فيقول بعتك مع الشرط المعاد وان شرط الحار في مدة واسقط
 باق الحار في المصنف فيقول بعتك المبيع المعاد بالثمن
 للمعالم مع الشرط والاسقاط في المدة العينية فيقول بعتك
 واسقاط في المدة المعاد ولا بد فيها الشرط ان لا يكون خلاف
 مقتضى المبيع كان بشرط شيئا من الثمن على غير المتري ولا في
 الكتاب والسنة وما يوقى الى جهالة المبيع والثمن ولا بما لا يقيد
 في عقد بيع المبيع المنزع على ان يجعله سبلا ويلزم بعض الشرط
 للزوم العقد بحيث لو اشترى بعتك خيرا لا يضر بانفسا كما اذا
 شرط العقد بيع المالك ما ناهقه فذلك من المبيع وان اشترى
 كان المالك خيرا لا يضر ببيع السلف ليقع بالتم ايضا هو بيع
 موصوف في ذمة المتري الى اجل بمن حال الموصوف او موصوف
 في ذمة المتري وهو عاقل النسيئة وليس له فيه زيادة على ما
 قضى الثمن فيل التفرق من اجل العقد ووصف المبيع بما
 يفضي له وان يكون المبيع مما يفضي له فلا يصح بيع الم

ملا ووجوه غالباً وقت حلوله وان معد وما فتى العقد
 والتأجيل في البيع مدة معينة محرمة من احتمال التريارة والتعقبات
 وصيغة ان يقول المبتنى وهو صاحب الثمن اسلفتك او
 اسلمت اليك الثمن المعلوم في المبيع المعلوم المدة معلومة في
 الدايغ وهو صاحب الثمن فقلت او يقول الدايغ بعثتك المبيع
 مؤجلاً الى شهر بالثمن المعلوم فيقول المبتنى قبلت وباتهما
 وقع العقد وجميع ما ذكرنا من الاشكال والوكالات وغيرها
 فتأمل ودعي من المبيع اتمام آخره المراجعة وهو البيع براس المال
 مع ربح زائد عليه والمواضعة وهو البيع براس المال بتقصير عنه
 والتقليت وهو البيع براس المال بزيادة وفقدان الثمن
 ان يتبين ان الثمن والفقير في كل ما يجوز بيعه فاذا اترضا ضل
 فاما بيع الخصال بالمال او الحال الموقبل وعكس فموقوفان
 العقد كما ذكره ذلك الصواب في كل ما لم تذكره فلا خلاف
 الى ذكر صيغتها تفصيلاً وهو ما هو محرم من اصله وذلك
 بيع الغرر وبيع الملاقحة وهو بيع ما في بطون ذلك ما ت
 وبيع المضامين وهو بيع في اصله بالفضل وبيع الحصة
 يقول ادم هذا الحصة فله اي وصف فخر بالملك
 ومع الملائسة وهو ان يبيعه غير ما اهدى عليه ان يبيع لمسه وقع
 البيع وبيع المناذرة وهو ان يقول له سبذته الى ففلا شتر
 فكذا البيع المعلق على شرط وهو من الحصول عادة مثل
 بعثتك ان دخلت بالثمن او معلوم الحصول عادة مثل

بمكة

بعثتك ان طلعت الشمس وغيرها ما هو مذكور في بعض الكتب
 تفصيلاً فراجعتنا ذلك فابدى والى امرهم بذلك
 الكتاب والستر وهو بعض شيء آخر مع التقاضيل وهو
 في البيع بشرط الحبنية والكيل والوزن في الغرض مع
 النفع

کودان



کتابت حالی

ع ۱۴ و ۱۵ د ۱

~~۱ و ۲ ع ۲~~

~~۲ و ۳ د ۲~~

۱ و ۲ د ۱ ص ۲ ع ۲
۱ و ۲ د ۱

۱ و ۲ د ۱ ص ۲

۱ و ۲ د ۱ ص ۲

۱ و ۲ د ۱ ص ۲

۱ و ۲ د ۱ ص ۲

بخش چهارم از کتاب